بالقياس وخبر الواحد والشهادة والفتوى وساير الظنون المعتبرة انما وجب ترجيحا
للاقوى على الاضعف وهذا المعنى قايم هاهنا فثبت الحكم هاهنا وهو وجوب العمل
به فان قيل لا نسلم ان العلم يتحقق او في الحال بعض ظن بقايه في الاستقبال قوله لان
الباقي مستغن عن المؤثر قلنا ما المعنى بقولكم مستغن عن المؤثر ان عنيتم به ان كونه باقيا
مستغن عن المؤثر فهذا ممنوع وايضا فهو مناقض لقولكم الحادث مفتقر الى المؤثر لان كونه
باقيا لم يكن حاصلا حال حدوثه ثم حصل بعد ان لم يكن فيكون حادثا وانتم قلتم ان الحادث
لابد له من مؤثر وان عنيتم بقولكم الباقي مستغن عن المؤثر شيئا آخر فبينوه لننظر فيه قولنا
عن الاستغناء قلنا لم لا يجوز ان يقال الباقي له مؤثر وان لكل المؤثر اثر فهو لا ذلك المؤثر اما
ان يكون شيئا ما كان حاصلا او كان حاصلا قلنا لم لا يجوز ان يقال ما كان حاصلا وذلك لانه
لا معنى لبقائه الا حصوله في هذا الزمان بعد ان كان حاصلا في زمان آخر قبله لكن حصوله
في هذا الزمان ما كان حاصلا قبل حصول هذا الزمان فاذن كونه باقيا امر حادث فان
المبقي هو ذلك الاثر فان قلت فعلى هذا التقدير يكون اثر المبقي امرا حادثا فلا يكون مبقيا
بل محدثا قلت مرادنا من قولنا تفتقر الى المبقي ان حصوله في الزمان الثاني لابد له من
شي آخر وقد ثبت انه لا يكون باقيا ما لم يحصل في الزمان الثاني وحصوله في الزمان الثاني
مفتقر الى مؤثر فاذن يمتنع ان يصدق عليه كونه باقيا الا بالمؤثر فيعود ذلك البحث عن الواقع
بذلك المؤثر او مستمرا او جديد بحث عن شي خارج عن المقصود سلمنا فساد هذا القسم
فلم لا يجوز ان يقال اثره شي كان حاصلا قوله تحصيل الحاصل محال قلنا ان عنيت
بتحصيل الحاصل ان يجعل عين الذي كان موجودا في الزمان حادثا في الزمان الثاني فلا نزاع
في ان ذلك محال لكن لم قلتم ان اسناد الباقي الى المؤثر يوجب ذلك وان عنيت به ان الوجود
الذي صدق عليه في الزمان الاول انه انما ترجح بهذا المؤثر صدق عليه في الزمان الثاني ايضا
انه انما ترجح بهذا المؤثر فلم قلت ان ذلك محال سلمنا ان ما ذكرتموه يدل على استغنا الشي
حال بقايه عن المؤثر لكن هاهنا ما يعارضه وذلك لان الباقي كان بعد اوله ممكنا وكل ممكن فله
مؤثر فالباقي حال بقايه له مؤثر انما قلنا انه ممكن لانه في زمان حدوثه محتاج الى
المؤثر وامكانه من لوازم ماهيته وما كان من لوازم الماهية كان واجب الحصول
في جميع زمان حصول الماهية فكان الامكان حاصلا في زمان البقا وانما قلنا ان الممكن
مفتقر الى المؤثر لان الممكن قد استوى طرفاه وما كان كذلك فلا بد له من المرجح فان قلت
لم لا يجوز ان يقال الامكان انما يحوج الى المقتضي بشرط الحدوث وهذا الشرط فايت في
زمان البقا فلا يتحقق الافتقار قلت لا يجوز جعل الحدوث مؤثرا في تحقيق الاحتياج
لان الحدوث عبارة عن مسبوقية وجود الشي بالعدم ومسبوقية الوجود بالعدم صفة
وصفة الشي متوقفة على الشي والحدوث متوقف على الوجود المتاخر عن تاثير
المؤثر فيه عن علة احتياجه اليه فلو كان الحدوث مؤثرا في ذلك الاحتياج اما بان

يكون علة او جز علة او شرطا لعلة لزم الدور وهو محال سلمنا استغناء الباقي عن المؤثر
وافتقار الحادث اليه فلم قلت المقتضي راجح على المعارض قوله في الوجه الاول ان الباقي
اولى بالوجود والحادث ليس اولى ولا معنى للظن الا اعتقاد انه اولى قلنا ان عنيت بهذه الاولوية
ان العدم عليه ممتنع فهذا باطل لان هذا الباقي يصح عليه العدم وان عنيت به امرا آخر
فلابد من بيانه فان قلت المراد منها درجة متوسطة بين الاستوا الذي هو الامكان والتعيين
المانع من النقيض الذي هو مسمى الضرورة قلت هذا محال لان ذلك القدر من الاولوية ان
امتنع النقيض معه فهو الضرورة وقد فرضناه ليس كذلك وان لم يمتنع مع ذلك القدر من
الاولوية يصح عليه الوجود تارة والعدم اخرى فحصول احدهما بدلا عن الآخر ان توقف على
انضمام قيد اليه لم يكن الحاصل قبله كافيا في تحقق الاولوية وان لم يتوقف كانت نسبة
ذلك القدر من الاولوية الى طرفي الوجود والعدم على السوية فترجح احدهما على الآخر المرجح
لابد ان يكون ترجيحا لاحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح وهو محال واما الوجه الثاني فغايته
ما في الباب انه لم يتحقق عدم الحادث بطريق يقين ولكن يتحقق عدم الباقي الا بطريق احد
فلم قلت ان هذا القدر يقتضي ان يكون الباقي راجح الوجود على الحادث سلمنا ان ما ذكرتموه
يقتضي رجحان الباقي على الحادث من ذلك الوجه لكنه يقتضي عدم الرجحان من وجه آخر بيانه
وهو ان المسمى لا يصدق عليه كونه باقيا الا اذا حصل في الزمان لحصوله في الزمان حادث
فاذا لم يكن وجود الحادث راجحا والموقوف على ما لا يكون راجح الوجود لم يكن ايضا راجح
الوجود فيلزم ان لا يكون الباقي راجح الوجود سلمنا ان الباقي راجح الوجود ولكن ما لم يتحقق
كونه باقيا لا يتحقق كونه راجح الوجود وهو انما يصدق عليه انه باق اذا حصل في
الزمان الثاني ما حاصلا انا ما لم نعرف وجوده في الزمان الثاني لا نعرف كونه راجح الوجود فلو
جعلتم رجحان وجوده دليلا على وجوده في الزمان فيكون دورا سلمنا ان الباقي راجح
الوجود على الحادث لكن لم قلت يجب ان يكون راجحا عليه في الظن لابد لهذا
من دليل سلمنا حصول هذا الظن وان العمل به واجب ولكنه معارض بدليل آخر
يمنع من التمسك بالاستصحاب وهو ان من سوى بين الوقتين في الحكم فاما ان يقال
انا سوينا بينهما لاشتراكهما فيما يقتضي ذلك الحكم وليس كذلك لانه ان كان الاول معرفا
وان كان الثاني فهو تسوية بين الوقتين في الحكم من غير دليل باطل بالاجماع والجواب
قوله ما المراد من قولكم الباقي مستغن عن المؤثر قلنا لا شك في ان الباقي هو الذي حصل
في زمان بعد ما كان بعينه حاصلا في زمان آخر قبله وهذا يقتضي ان يكون الذات الحاصلة
في هذا الزمان عين الذات الحاصلة في الزمان الآخر اذا ثبت هذا فنقول هذه الذات
التي صدق عليها انها حصلت بعينها في الزمانين يمتنع ان يقال فيها في الزمان الثاني
انها حاصلة في الزمان الاول لم يحصل فان الاول كان الامر المتجدد مغايرا للذات
الباقية فيكون الباقي في الحقيقة هو الذات لا ذلك الامر الاضافية المتجددة لانكان

Copyright © King Saud University